المدركات المعرفية بمخاطر الأمن الوجودي وعلاقتها بركائز الأمن الوطني الأردني: أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نموذجاً

*جمال العساف، طارق أبو هزيم**

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي لدى أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية)محور التأثيرات الزمنية (وعلاقتها بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، وعلاقة ذلك بمتغيرات الجنس، والرتبة العلمية، وتكون أفراد الدراسة جميعهم من أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية المتوافر فيها هذا التخصص، ويبلغ عددهم (48) مدرساً ومدرسة. وقد تم تطوير أداة الدراسة لتحقيق أهدافها بعد مراجعة الأدبيات السياسية والدراسات السابقة، ودلت نتائج الدراسة على أن درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للمدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي كانت مرتفعة، ودرجة تقديرهم للمدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني كانت متوسطة، وكذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين محور المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) على الدرجة الكلية ومحور المدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية .كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية لمحور التأثيرات الزمنية تبعا لمتغير الجنس والرتبة العلمية، ووجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمحور ركائز الأمن الوطني تبعا لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمحور ركائز الأمن الوطني تبعا لمتغير الرتبة العلمية .وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء نتائجها.

الكلمات الدالة: العلوم السياسية، نموذج، الأمن الوطني الأردني.

المقدمة

يشكل الأمن المعطى المتوافق عليه من قبل البشر بصرف النظر عن الاتجاهات القيمية أو الدينية التي يتبناها مطلباً وجودياً في حياتهم، إذ أن غياب الأمن يدفع باتجاه سيادة الفوضى والعنف والدمار والفساد، بوصفه أنه المتطلب الأساس في سبيل الحفاظ على الضرورات الحياتية التي تبنتها الشرائع السماوية المتمثلة في الدين والنفس والعقل والعرض والمال، فالسعي نحو الأمن حاجة رئيسة يسعى لها كل عاقل، وهي واجب في سبيل الحفاظ على النفس الإنسانية، وبالضرورة المجتمع والدولة.

ويعتبر الأمن بالمفهوم النظري أحد أهم الأسباب المؤدية لنشوء دولة آمنة كما يراها توماس هوبز في نظرية العقد الاجتماعي، حيث ينتقل الأفراد من حالة الطبيعة المتميزة بالصراع والحرب الطاحنة وخطر الموت إلى حالة الاجتماع، والاستقرار لتحقيق الأمن، عبر إقرار حقوق الأفراد ذات الأولوية مثل حق البقاء أو حق المحافظة على الذات في إطار عقد اجتماعي مقابل تخلي هؤلاء الأفراد عن حريتهم لصالح السلطة المركزية المشتركة (الدولة)، والتي أُنشئت من أجل حماية المواطنين من التهديدات أو الاعتداءات القادمة من الدول الأخرى (إمام عبدالفتاح, 1985، ص 356).

يرتكز المفهوم النظري للأمن على الوجود، إذ بمجرد تهديد أي كائن ذي مرجعية استثنائية تتحول المسألة إلى تهديد أمن وجودي، وطبيعة هذه التهديدات تحدد الأساليب المستخدمة لمعالجتها ابتداءً من الأساليب السياسية وانتهاءً بالأساليب العسكرية كإطار أعلى من السياسة، (Buzan&Waever& Wild, 1998, p20).

وقد صنف أصحاب النظرية الأمنية الكلاسيكية المركبة الأمن إلى خمسة قطاعات، تساعد على توسيع المفهوم التقليدي للأمن وتطويره لتقييم التهديدات، واتخاذ التدابير اللازمة. وهذه التصنيفات تشمل: المحور العسكري ممثلاً في الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وحماية سيادة الدولة من الاستباحة الخارجية، (عبدالإله بلقزيز، 2013)، والمحور الاقتصادي ويختص: بالموارد المالية

* كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2019/12/30، وتاريخ قبوله 2020/12/28.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

للحفاظ على رفاه الافراد وقوة الدولة)، والمحور السياسي الذي يختص بالحفاظ على حقوق الأفراد الإنسانية الأساسية واحترامها، ويُذكر أن القمع الحكومي وانتهاكات حقوق الانسان، والتحول العسكري كانت ابرز تهديدات الأمن السياسي، (مايا مرسي، 2011، ص22)، بالإضافة إلى المحور الاجتماعي الذي يركز على حماية الافراد وعلاقاتهم وقيمهم وحقوقهم، من العنف الطائفي الاثني.

إن انهيار الأسرة والثقافة، والتفرقة العنصرية، والإبادات الجماعية من أخطر التهديدات للأمن المجتمعي، (مايا مرسي، 2011، ص22)، والمحور البيئي المتمثل بالمحافظة على المحيط الحيوي للأفراد، الذين يتداولون فيه أنشطتهم الإنسانية، ويتناول بوزان (bozan) مسألتين للأمن البيئي، احداهما العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات سواء العرقية ام الإقليمية، والمسألة الأخرى تتمثل في التدهور البيئي الذي ينعكس على رفاه المجتمعات الإنسانية، (ناول عبد الهادي، 2008).

بدأ التنظير لمفهوم الأمن الوطني في علم السياسة مع نهاية الحرب العالمية الثانية بهدف إيجاد وضعية من التوازن بين تحقيق الأمن وتجنب الحروب بين الدول، إذ يشير مصطلح الأمن الوطني إلى حالة الاستقرار النسبي التي يمكن أن تترافق مع مستويات مقبولة من التطور والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق الحماية للدولة وتكريس وجودها.

إذ ينظر باري بوزان (Bary Buzan) إلى مفهوم الأمن الوطني بصفته من المفاهيم المعقدة، فهو يؤطره ضمن ثلاثة أبعاد هي: البعد السياسي، وتعدد مكوناته، وبعد الغموض والاختلافات المرتبطة بالمفهوم عند إسقاطه على العلاقات الدولية (Buzan,1991,31)؛ من ثم فإن مفهوم الأمن الوطني الأردني التكاملي يتدرج عبر مستويات، ابتداءً من الأمن الداخلي الذي يسعى إلى إيجاد البيئة الآمنة والمستقرة محلياً وترسيخها، وذلك من أجل تكريس الأمن للأفراد والمجتمع بالضرورة، من ثم ينتقل إلى مستوى الأمن الإقليمي للدولة على نطاق المنطقة التي تعيش فيها، وصولاً إلى الأمن الجماعي (العالمي) بمفهومه الشمولي. بالتالي فإن مفهوم الأمن الوطني الأردني يتمحور حول وجود وسلامة الدولة الأردنية وصيانة شخصيتها الدولية، وحماية مقدراتها الوطنية من كافة أشكال التهديد داخلياً وخارجياً (المشاقبة، 2011:289).

ويستلزم دراسة مفهوم الأمن التعريج على مفهوم التهديد الذي يشير إلى فعل يؤدي إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة، حيث العلاقة بينهما علاقة تأثيرية تبادلية، وأي محاولات لتفسير مفهوم الأمن، لا يتحقق قبل تحديد مصادر التهديد. ذلك أن أي شعور بالخطر يستدعي الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير إجرائية لتحقيق الأمن وترسيخه.

وعند دراسة التهديدات، يفترض وجود القدرة على التحليل المركب لمصادر التهديد من جانب التمييز الواعي بين مستوى وحدة التحليل الرئيسة للتهديد (الفردي– الجماعي– القومي– الإقليمي– الدولي) مع مصادر التهديد (الداخلي– الخارجي)، وطبيعة السياسات والإجراءات الأمنية التي تتوافق مع مصادر التهديدات المتنوعة وطبيعتها التهديدية وأنواعها المختلفة، وبين الاستراتيجيات والخطط المقترحة لمواجهة هذه التهديدات، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى إجراءات استثنائية مثل العسكرية واللجوء إلى التحالفات الدولية أو الإقليمية إذا تطلب الأمر ذلك.

وبهدف قياس التهديدات الداخلية الوجودية على الأردن, عبر مصفوفة الأمن الوجودي, التي تم تطويرها بناءً على الدراسات السابقة، وبما يتناسب وموضوع الدراسة وهدفها، تم الاستعانة بمصفوفة التهديدات الأمنية المطوره من قبل العالم فولكر فرانك (Franke, 2005، ص20–24)، استناداً إلى إطار تحليلي وضعه العالم دوفرز(1995,Dovers)، لتقييم حجم التهديدات الأمنية والتي تمكن من قياس مستويات التهديد ومواجهتها وكيفية التعامل معها من جهة، وعدم إدراك وجود تلك التهديدات من جهة أخرى (Franke, 2005، ص21–24).

وتتكون مصفوفة فولكر فرانك من سبعة مقاييس لقياس التهديدات الأمنية، تشمل: مقياس السبب والتأثير، ومقياس احتمالية التأثير، ومقياس طول ووجود التأثير، ومقياس ارتدادية التأثير، ومقياس القدرة على القياس، ومقياس حجم التأثرات المحتملة، ومقياس درجة التعقيد والاتصال (Franke, 2005، ص21–24).

وبناءً على ذلك تم وضع مصفوفة جديدة ومطورة مستندة إلى مصفوفة فولكر فرانك، تتضمن ثلاثة مقاييس، تتناسب وموضوع الدراسة، من حيث التقييم وقياس وجود التهديدات الأمنية من عدمها، إضافة إلى تحديد القضايا التي يجب أن تكون ذات استقرار أمني، فضلاً على القضايا التي يمكن التعامل معها عبر المسار السياسي المؤسسي بطريقة دقيقة وواضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في مقدار الإشكاليات التي يؤشر لها من خلال المقياس، هذه الزيادة الدافعة نحو التأثير بشكل أكبر على الأمن الوجودي للدولة، وهي كالآتي:

1– المقياس المكاني للسبب والتأثير: يُستخدم لتحديد الانتشار الجغرافي لأثر التهديد داخل الحدود السياسية للدولة.

2– مقياس التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد: يستخدم المدى الزمني لتوقع حدوث التهديد، ويتم تحديده (بالمدى المتوقع)، ويمكن

أن يتضمن المدى الزمني البعيد أو الوشيك أو الفوري.

3- مقياس طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديدات: يُستخدم لقياس طول المدى الذي يمكن أن يؤثر فيها التهديد على استقرار القطاع المستهدف في أسوأ سيناريو متوقع وهو انهيار القطاع. كما يصف أثر التهديد بالدرجة، وذلك حينما يصبح أثر التهديد حقيقة يمكن قياسها.

ولكون الجامعات تنهض بمهام التعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ورفع سوية الثقافة المجتمعية، على اعتبارها جزءاً من المجتمع يعيش مشكلاته ويتأثر بالفواعل والمؤثرات الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويؤثر فيها (الدويري، 2012، 12)؛ فقد وجد الباحثان أن الفئة النخبوية المثلى في الاستناد لتحقيق أهداف الدراسة هم أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية – كونهم قادة أكاديميين في الميدان المجتمعي– للارتقاء برفعة وطننا وطرح أفق المستقبل برؤى أكاديمية بحثية واضحة أمام قيادته الحكيمة.

الدراسات السابقة

ناقشت دراسات عديدة مفهوم الأمن من أكثر من جانب، ومن هذه الدراسات دراسة بوزان وزملائه (Buzan B., Ole and Jaap, W, 1998) بعنوان: Security: A New Framework for Analysis , التي أسست للمفهوم المركب للأمن كبديل عن المفهوم التقليدي له، حيث وضعت إطاراً جديداً يستنطق تحليلياً الشمولية والطبيعة المركبة لمفهوم الأمن. وتضع الدراسة مستويات متعددة للأمن: مستوى النظم الدولية، مستوى النظم الدولية الفرعية، مستوى الوحدات الدولية، مستوى الوحدات الفرعية، ومستوى الأفراد. ووجدت أن هذه المستويات يمكن من خلالها التنظير لتحديد الفهم والاستيعاب لمصادر التهديد ونتائجه، من خلال التحليل الواعي لمنابع التهديد للأمن وكيفية تخطيها.

وفي دراسة بعنوان "الأمن الوطني: تصور شامل"، الشقحاء (2004) تناولت فيها اعتماد الأمن الوطني للدولة على متغيرات رئيسة تشمل: العقيدة والقيادة والسياسة والاقتصاد والإعلام والقوى العسكرية، إضافة إلى الإدارة العامة، وأن الأمن الوطني يؤسس لشعور الجماهير بالاستقرار والطمأنينة. واستخلصت الدراسة أن الدولة عندما تعمل اعتماداً على رؤية شمولية في معالجة قضايا الأمن الوطني وتكرس الالتزام من قبل الأجهزة التنفيذية في نموذج تنظيمي قوي ذي أخلاقيات عالية فسيرتقي الأداء وتصبح أقدر على تحقيق الأهداف المتوخاة في النهوض الشامل والحفاظ على مصالحها.

كما تناولت دراسة(Franke, Volker, Framing Security: 2005) التي جاءت بعنوان A Matrix for Measuring Threats, مصفوفة لقياس التهديدات الأمنية المكونة من سبعة مقاييس تؤطر التهديدات الأمنية في داخل الدولة من البعد الدولي، حيث حللت الدراسة نموذجين من المخاطر الأمنية التي تهدد الولايات المتحدة والقادمة من البيئة الدولية ولها تأثير على الأمن الداخلي هما: الحرب على المخدرات والتدهورات البيئية. وهذه التهديدات هي أخطار أمنية غير تقليدية، بمعنى أنها غير عسكرية، ولكنها قادمة من خارج الدولة لتهدد الأمن الداخلي الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وتعرّضت الدراسة للأبعاد غير العسكرية التقليدية التي تشغل مساحة واسعة تتمثل في الأبعاد الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأكدت أن تهديد هذه الأبعاد يتطلب تحليلها عند مناقشة الأخطار الأمنية القادمة من البيئة الخارجية للدولة.

تناولت دراسة رعد فواز الدين (2011)، بعنوان "تحديات الأمن الوطني الأردني"، التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني، واستخلصت الدراسة بأن على الدولة الأردنية العمل على تنويع الوسائل التي تستخدمها للمحافظة على وجودها واستقرارها عن طريق تعزيز قدراتها بهدف تحقيق الحماية للوطن واستقلال إرادته، إضافة إلى ضمان أمن الشعب وحريته وسيادته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، بما يحقق أمنه المادي والشخصي، وبما ينعكس على استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، ويعزز من عوامل القوة الذاتية للأردن.

وهدف دراسة أماني العمرو (2014)، المعنونة ب: مهددات الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني، إلى التعرف مصادر التهديد الداخلي والخارجي على الأمن الوطني الأردني على مستويات الوطنية والإقليمية والدولية، كما يراها أعضاء مجلس النواب الأردني، وباستخدام المنهج المسحي توصلت الدراسة إلى أن من المهددات الداخلية للأمن الوطني الأردني، انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي، والخارجية تتضمن مشكلة اللاجئين السوريين، وارتفاع أسعار السلع عالمياً، وثورات الربيع العربي، وأوصت بزيادة البرامج التثقيفية ضد مهددات الأمن الوطني، ونشر ثقافة التفاني في العمل تحقيقاً للمصلحة العامة.

وهدفت دراسة أبو هزيم، والعساف، (2015) لمعرفة درجة تقدير أساتذة الجامعة الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة

الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية، ودلت نتائج الدراسة على إمكانية تفسير مستوى التهديد الأمني الوجودي على الدولة الأردنية من خلال تطوير مفهوم الأمن الوجودي ووجود علاقة قوية بين المستوى الاجتماعي (الفقر) وانعدام الاصلاح السياسي الحقيقي.

في حين تناولت دراسة علي عباس مراد (2017)، بعنوان: الأمن والأمن الوطني: مقاربات نظرية، التنظير للأمن وتطوراته، وهدفت إلى محاولة تأسيس مفهوم نظري عام وشمولي للأمن، قائم على فرضية مقتضاها السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيداً عن عوامل التهديد والخطر. وباستخدام المنهج البنيوي، اقترحت الدراسة نموذجاً نظرياً لمفاهيم الأمن ومشكلاته، ومسبباته ومستويات معالجته، والأساليب والإجراءات لذلك، وتوصلت إلى أن الأمن هو المرادف الأول لاستمرار الحياة في طمأنينة وسلام، وبعيداً عن أشكال التهديد وأسباب الخطر، بحيث يصبح الأمن مساوياً للحياة.

وتتميز الدراسة الحالية بكونها من الدراسات التي حاولت استخدام أطر تحليلية غير تقليدية في تحليلها، من خلال إسقاط مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية)، ببعدها السياسي الشمولي على الحالة الأردنية، عبر متغير الأمن الوطني، من خلال عينة أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، على اعتبار أنها تملك الرؤية العلمية لأبعاد الأمن الوطني الأردني وتأثيراته على الدولة واستقرارها، وعليه، فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بكونها أكثر تخصصاً واستقراءً للأمن الوطني الأردني، في سياقات أكثر تفحصاً من الناحية التحليلية.

مشكلة الدراسة

كانت معالجة المسألة الأمنية من قبل الباحثين في العقدين السابقين، أكثر تركيزاً على مفهوم الأمن التقليدي ذي الطبيعة العسكرية، وقد اختلفت رؤى الباحثين للمسألة الأمنية والتهديدات الداخلية والخارجية ولمفاهيمها، وبهدف الوصول لتصور علمي للبنية الإدراكية المعرفية لمفهوم الأمن بإطاره الشمولي، المتضمن التهديدات غير العسكرية ذات المصدر الداخلي، مما يتطلب في الحالة الأردنية وضع بنية تحليلية غير تقليدية، تكمن في مصفوفة الأمن الوجودي، التي يمكن إسقاطها على التهديدات الأمنية الداخلية التي تهدد كيان الدولة، بمتغيراتها الداخلية والخارجية المؤثرة بشكل مستمر على الأمن الوطني الأردني، الأمر الذي يفرض على صانع القرار والفواعل من قادة الرأي وأصحاب الرؤية العلمية من أساتذة الجامعات، حتمية الإحاطة بالمعطيات المتغيرة فهماً وتحليلاً، لاقتراح ورسم سياسات قادرة على مواجهة تأثيرات هذه التحديات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتبرز قضايا الإصلاح السياسي، والفقر، والبطالة، والمديونية المرتفعة، الأمر الذي دفع إلى قياس التهديدات الداخلية الوجودية، عبر مصفوفة الأمن الوجودي (محور التأثيرات الزمنية)، ومن خلال أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية أصحاب الفكر المتخصص بالمدركات المعرفية، رأى الباحثان أن معالجة المسألة الأمنية من قبل الباحثين في العقدين السابقين، ركزت على مفهوم الأمن التقليدي ذي الطبيعة العسكرية، وقد اختلفت رؤى الباحثين للمسألة الأمنية والتهديدات الداخلية والخارجية ولمفاهيمها.

حيث تسعى الدراسة للتعامل مع المشكلة البحثية من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هي درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للمدركات المعرفية ذات الارتباط بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية استناداً لمصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية)؟

2- ما هي درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم؟

3- هل يوجد ارتباط بين المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) والمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية؟

4- هل هناك اختلاف في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات ومرتكزات الأمن الوطني الأردني وفقا لمتغيرات: الجنس والرتبة العلمية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف إلى درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للمدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي وبمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم؟".

2- التعرف إلى طبيعة الارتباط بين المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب

مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) والمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية.

3- التعرف الى درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات ومرتكزات الأمن الوطني وفقا لمتغيرات: الجنس والرتبة العلمية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة الحالية في:

1. كونها تناولت قضية الأمن الوجودي وضمن محور التأثيرات الزمنية وعلاقته بمحور ركائز الأمن الوطني الأردني.
2. أنها استعانت بعينة بحثية هامة تمثل قادة البوصلة الفكرية في المجتمع الأكاديمي.
3. أنها ستوجد التدابير والإجراءات المناسبة لمعاجلة الإخلالات بحسب آراء عينة الدراسة.
4. أنها نافذة تفتح المجال أمام بحوث ودراسات مشابهة في المجال الأمني معتمدة على نتائج هذه الدراسة.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: اقتصار الدراسة على أداة الدراسة وإجراءات صدقها وثباتها.
- الحدود البشرية: اقتصار الدراسة على أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.
- الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في الفصل الثاني من العام الدراسي 2019/2018.

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان إجراءات علمية لمساعدتهم في تنفيذ هذه الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: **منهج الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأقرب لتحقيق أهداف الدراسة، والذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها.

عينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع مدرسي أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية والبالغ عددهم (48) عضو هيئة تدريس والآتي تفصيل ذلك: الجامعة الأردنية (16)، والجامعة الهاشمية (9)، وجامعة اليرموك (7)، وجامعة آل البيت (5)، وجامعة مؤتة (5)، وجامعة الحسين (3)، وجامعة الشرق الأوسط (3).

أداة الدراسة:

اقترنت أداة الدراسة ب (48) فقرة ضمن (7) مجالات كما هو موضح أدناه، إذ تم بناؤها بعد الإفادة من الأدب التربوي والدراسات السابقة كدراسة أبو هزيم والعساف،(2015) ودراسة فواز الدين (2011)، ودراسة عبد القادر (2013).

صدق أداة الدراسة

للتحقق من مؤشرات صدق البناء قام الباحثان بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المقياس وبين الدرجات على كل مجال من مجالاته، والجدول (1) يبين ذلك.

الجدول (1) قيم معاملات الارتباط بين الفقرات وبين درجة كل مجال من مجالاته

البعد	رقم الفقرة	مضمون الفقرات وفق المجالات	الارتباط مع:	
			المجال	المقياس
التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	1	يتم مراعاة العامل الزمنى فى خطط الإصلاح الشامل فى الدولة الأردنية	.226*	.576**
	2	تمتلك السلطات التشريعية رؤية مستقبلية واضحة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة	.229*	.671**
	3	يؤثر العامل الزمني لتنفيذ خطط الاصلاح في التخفيف من الاحتقان الشعبي للآثار الاقتصادية التى يعانى منها المواطن	.335*	.344*
	4	تتأثر وتيرة الاصلاح الشامل في الدولة ببعض القيود القانونية	.416**	.610**
	5	تؤثر زيادة المديونية في مستقبل الدولة السياسي والاقتصادي.	.292	.344*
	6	الرغبة فى الاصلاح من قبل الحكومات المتعاقبة يشوبها الغموض	.471**	.245*
	7	من السبل المهمة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي فى الدولة: الحاكمية الرشيدة	.368*	.354*
طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	1	سيؤدي ارتفاع المديونية المتزايد إلى إنهيار النظام الاقتصادي فى الدولة	.530**	.739**
	2	من التحديات الوجودية للدولة الأردنية مشكلتا: مشكلة الفقر والبطالة	.475**	.831**
	3	يتأثر استقرار الدولة الأردنية بعدم الجدية فى الإصلاح السياسى	.366*	.658**
	4	خطر الفقر والبطالة أشد وطأة من التهديدات العسكرية على الدولة	.395**	.793**
	5	يتأثر الكيان الوجودي للدولة بتباطؤ الحكومات فى تنفيذ البرامج الإصلاحية	.471**	.746**
	6	تتأثر عجلة الإصلاح الشامل فى الدولة الأردنية بغياب الحاكمية الرشيدة	.429**	.736**
	7	يتأثر عمر تأثير التهديد الوجودي على الدولة بغياب المعالجة الحقيقية لمشكلتى الفقر والبطالة	.411**	.863**
مقدار التأثيرات المحتملة للتهديد	1	الاعتماد على المساعدات الخارجية يزيد من الأعباء الاقتصادية للدولة الأردنية	.429**	.511**
	2	قد تسهم المساعدات الخارجية فى معالجة مشكلتى الفقر والبطالة	.421**	.577**
	3	فرض الضرائب المتزايد على الخدمات الحكومية يشكل خطراً على مستقبل الدولة الأردنية	.379**	.687**
	4	تقف اللجان النيابية فى صف المواطن تجاه سياسة الحكومة الضاغطة على المواطن الأردنى	.494**	.604**
	5	تهيمن السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية فى الدولة الأردنية	.536**	.850**
	6	تضع السلطتان التشريعية والتنفيذية مزيداً من القيود القانونية التي تحول دون تنفيذ الخطط الإصلاحية	.483**	.835**
	7	قانون الانتخابات الحالي نقطة حرجة في مسيرة الإصلاح السياسي في الدولة الأردنية	.385**	.772**
	8	التعديلات الدستورية المتعلقة بالإصلاح السياسى شكلية فى واقعها الحقيقى	.438**	.833**
	9	تجاهل الحكومات المتعاقبة لجدية الإصلاح مقصود	.493**	.805**
مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه	1	قيام الدولة بحفظ عناصر قوتها الوطنية مؤشراً هاماً للأمن الوطني	.351*	.508**
	2	لا يمكن للأحكام القضائية الشديدة أن تحقق الأمن الوطنى	.437**	.570**
	3	تعدد الأصول والمنابت في المجتمع المحلي يعتبر من عناصر الضغط الأساسية على الأمن الوطنى	.357*	.586**
	4	يُشكل الظلم الاجتماعي والاقتصادي أسباباً موجبة للتطرف والإرهاب المؤثر على الأمن الوطنى	.420**	.612**
	5	من أبرز أسباب الإرهاب المؤثرة على الأمن الوطنى: سوء الفهم للنصوص الدينية	.415**	.658**
	6	أثرت وسائل الاتصال الحديثة سلبياً على دور الجامعات فى صياغة الشخصية الوطنية	.342*	.516**
	7	حكمة السياسة الخارجية للدولة الأردنية حالت دون تعرضه لضغوطات مهدده لأمنه الوطنى	.475**	.525**
دور مؤسسات التعليم العالي في بناء مفهوم الأمن الوطني وتعزيزه	1	تسهم مؤسسات التعليم العالى فى بناء الوعى الفكري الهادف للمحافظة على الأمن الوطنى	.568**	.715**
	2	عجزت مؤسسات التعليم العالي عن أداء دورها البحثي في معالجة التحديات الأمنية المؤثرة على الأمن الوطنى	.229	.308
	3	يشكل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الطريق الأمثل لمواجهة التحديات الأمنية فى الدولة	.497**	.356*
	4	يدعم النظام التعليمى الجامعى (الانتماء والولاء) المحافظة على نسيج الأمن الوطنى	.540**	.831**
	5	لمؤسسات التعليم العالي دوراً فاعلاً في بناء اتجاهات الطلبة السياسية الداعمة للأمن الوطني	.620**	.884**
	6	تجتهد مؤسسات التعليم العالى على إيجاد التنظيمات الطلابية التى تعزز الانتماء الوطنى	.549**	.888**
	7	تقدم مؤسسات التعليم العالى الحلول المناسبة لمواجهة تحديات الدولة المستقبلية	.615**	.889**

البعد	رقم الفقرة	مضمون الفقرات وفق المجالات	الارتباط مع:	
			المجال	المقياس
دور الاستاذ الجامعي في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني لدى الطلبة	1	يسهم الأستاذ الجامعي في تشكيل توجهات الطلبة الوطنية المعززة للأمن الوطني	.379**	.687**
	2	يؤثر الأستاذ الجامعي في بناء ثقافة فكرية معززة للأمن الوطني لدى الطلبة	.370**	.300*
	3	تعتبر الآراء السياسية الوطنية الإيجابية للأستاذ الجامعي عنصراً معززاً للأمن الوطني	.419**	.816**
	4	يمثل الأستاذ الجامعي دائماً القيم الوطنية المحافظة على نسيج الأمن الوطني	.429**	.778**
	5	يُذكي الأستاذ الجامعي في ممارساته التدريسية الثقافة السياسية الإيجابية لدى طلبته	.554**	.784**
	6	لابد للأستاذ الجامعي من امتلاك المرونة الفكرية في تقبل الرأي والرأي الآخر في الشؤون الوطنية ذات العلاقة بالأمن الوطني	.627**	.801**
قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني	1	يمتلك طلبة الجامعات المعرفة الجيدة للأبعاد المختلفة لقضايا الأمن الوطني	.570**	.802**
	2	يدرك طلبة الجامعات مهددات الأمن الوطني	.585**	.850**
	3	يهتم طلبة الجامعات بتوجهات السياسة الوطنية المتعلقة بالأمن الوطني	.418**	.653**
	4	يقدم طلبة الجامعات الولاء للأسرة والعشيرة على الانتماء للوطن	.255*	.316*
	5	يلتزم طلبة الجامعات بمنظومة القيم الوطنية	.521**	.688**
	6	يبدي طلبة الجامعات اهتماماً بتاريخ وانجازات وطنهم	.424**	.688**

*دال عند مستوى دلالة 0.05 ** دال عند مستوى دلالة 0.01

يلاحظ من الجدول (1) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات مع المجال تراوحت بين (0.276–0.627) ومع المقياس بين (0.245 – 0.889)، وقد اعتمد معيار لقبول الفقرة بأن لا يقل معامل ارتباطها عن (0.20) وبذلك فقد قبلت فقرات المقياس جميعها التي معامل ارتباطها اعلى من 0.20، حيث لم يتم حذف أي فقرة من فقرات المقياس.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

يعتمد أسلوب كرونباخ ألفا على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل ألفا يزود بتقدير جيد للثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لمعامل كرونباخ ألفا لكن من الناحية التطبيقية يعد (Alpha>=0.60) معقولا في البحوث المتعلقة في الإدارة والعلوم الإنسانية، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول رقم (2) معامل ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ الفا للاستبانة بمجالاتها

المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	7	0.65
طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	7	0.89
مقدار التأثيرات المحتملة للتهديد	9	0.88
مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه	7	0.69
دور مؤسسات التعليم العالي في بناء مفهوم الأمن الوطني وتعزيزه	7	0.83
دور الأستاذ الجامعي في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني لدى الطلبة	6	0.81
قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني	6	0.78
الاستبانة ككل	**48**	**0.91**

يظهر من الجدول (2) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.65–0.89) كان أعلاها لمجال " طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد"، وأدناها لمجال "التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد"، وبلغ معامل كرونباخ الفا للأداة ككل (0.91)؛ وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ ألفا) مقبول إذا زاد عن (0,60).

أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات والحصول على النتائج كما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة.
- اختبار ت (T test) لمعرفة دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

1- نص السؤال الأول على:" ما هي درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للمدركات المعرفية ذات الارتباط بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية استناداً لمصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال والدرجة الكلية لمحور التأثيرات الزمنية، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات محور التأثيرات الزمنية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
3	1	التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	4.03	.441	كبيرة
1	2	طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	4.43	.572	كبيرة جدا
2	3	مقدار التأثيرات المحتملة للتهديد	4.31	.627	كبيرة جدا
المحور ككل			**4.26**	**.411**	**كبيرة جدا**

يظهر الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة للمحور الأول تراوحت بين (4.03-4.43)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال "طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد" بمتوسط حسابي (4.43) ودرجة تقييم كبيرة جدا، وفي المرتبة الثانية جاء مجال "مقدار التأثيرات المحتملة للتهديد" بمتوسط حسابي (4.31) ودرجة تقييم كبيرة جدا، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء مجال"التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد" بمتوسط حسابي (4.03) ودرجة تقييم كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.26) بدرجة تقييم كبيرة جدا.

واستُخدام التدريج التالي للدلالة على متوسطات استجابات أفراد العينة على درجة التقدير:

- المتوسطات الحسابية للتقديرات 4.2 فأكثر تقابل درجة تقدير كبيرة جدا.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات من 3.4 الى أقل من 4.2 تقابل درجة تقديركبيرة.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات من 2.6 الى أقل من 3.4 تقابل درجة تقدير متوسطة.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات من 1.8 الى أقل من 2.6 تقابل درجة تقدير قليلة.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات أقل من 1.8 تقابل درجة تقدير قليلة جدا.

يتضح من نتائج هذا السؤال أن التهديد الوجودي يكمن في عدم وجود إصلاحات سياسية حقيقية في الأردن، الأمر الذي يدفع بالدولة نحو الانتقال إلى نظام غير واضح سياسيا، نتيجة عدم استحداث هيكلة سياسية تعالج المعوقات التي تحول دون الاتجاه نحو الديمقراطية، مما يمثل عامل هدم كامل للمنظومة السياسية. بمعنى أن مقدار تأثيراته المحتملة والقدرة على قياسها تشكل خطراً هائلاً قد يؤدي إلى انهيار في قطاع " النظام السياسي" ، مما يؤدي إلى انهيار القطاعات الأخرى. وبالنهاية قد يتعرض الأمن الوجودي للدولة الأردنية لخطر الانهيار في المدى القريب (عدة سنوات أو عقود)، ولعل من أبرز التحديات المتعاظمة عدم وجود برامج حقيقية تلامس الواقع الاجتماعي للحد من زيادة ظاهرة الفقر في ظل سعي الحكومات الأردنية نحو فرض أنواع جديدة من

الضرائب في ظل تنامي رقعة الفقر، الأمر الذي يؤدي للمزيد من السخط الشعبي ضد تلك السياسات، وهو ما يؤثر بالنتيجة على استقرار أمن الدولة الأردنية.

ويرى الباحثان أن العلاقة السببية بين الأمن من جهة والفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي من جهة أخرى، قد خلقت غموضاً بين مستويات المعالجة الفكرية المحلية والوطنية والعالمية. وبالنتيجة فإن العلاقة هنا بين مكونات التنمية الشاملة، من خلال محاربة الفقر وتحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي، قد وجد لها تطبيق عملي نفذته الحكومات الغربية عبر معالجتهما بعدة أدوات منها: الديمقراطية الحقيقية، والحاكمية الرشيدة، والرفاه الاقتصادي، من أجل زيادة أمنها، إذ أن التنمية الشاملة تقلص الفقر وتحد من الخطر المتأتي من عدم الاستقرار في المستقبل، وبالضرورة تعمل على تحسين أمنها.

من ثم، فإن احتمال تسبب الفقر بخطر مرتقب غير واضح على الأردن مع نتائج قريبة (عدة سنوات أو عقود) في المستقبل. وعليه فإن الباحثان يصنفان الفقر ضمن التهديدات غير العسكرية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني، فنتائج الفقر حتى الآن تحت السيطرة، لكن لابد من وضعه ضمن رؤية واضحة لتطوير وتطبيق آليات استثنائية لمواجهته.

ثانيا النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على:" ما هي درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم؟".

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال والدرجة الكلية للمدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	1	مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه	4.01	.561	كبيرة
2	2	دور مؤسسات التعليم العالي في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني	3.60	.741	متوسطة
3	3	دور الأستاذ الجامعي في بناء مفهوم الأمن الوطني لدى الطلبة وتعزيزه	3.48	.761	متوسطة
4	4	قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني	3.30	.727	متوسطة
المحور ككل			**3.60**	**.545**	**متوسطة**

يظهر الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة للمحور الثاني تراوحت بين (4.01-3.30)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال " مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه " بمتوسط حسابي (4.01) ودرجة تقييم مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاء مجال " دور الجامعة في بناء مفهوم الأمن الوطني وتعزيزه " بمتوسط حسابي (3.60) ودرجة تقييم متوسطة، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال " دور الأستاذ الجامعي في بناء مفهوم الأمن الوطني وتعزيزه لدى الطلبة " بمتوسط حسابي (3.48) ودرجة تقييم متوسطة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء مجال " قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني " بمتوسط حسابي (3.30) ودرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (3.60) بدرجة تقييم متوسطة. ويرى الباحثان منطقية هذه النتيجة واتفاقهما معها، ذلك أن هناك درجة إدراك وتقدير كبيرة من قبل قادة الرأي من أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه، بيد أن هناك مستوى غير جيد (متوسط) في سياسات الجامعات ودورها في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني، ودور الأستاذ الجامعي في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني لدى الطلبة وفي إذكاء درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني.

ويرى الباحثان أن نتيجة هذه الدراسة تتفق ضمنياً مع ما أشارت إليه دراسة أبده (2005) والواردة في دراسة محمد (2013) التي هدفت إلى التعرف على واقع المؤسسية في الأردن، واكتشاف الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق واتباع الأسلوب المؤسسي شكلاً ومضموناً في رسم السياسات، وفي اتخاذ القرارات الوطنية وصياغتها، وكانت أبرز ما وصلت إليه: على اعتبار أن الجامعات الحكومية إحدى مؤسسات القطاع العام، المثقل بالروتين والبيروقراطية، الأمر الذي يستدعي إعادة تنظيمه وتنميته عبر فكر إداري حديث ومتطور، بما يؤسس لمنهجية اختيار القيادات الإدارية القادرة على توظيف هذا الفكر المتطور، وبما يشمل مأسسة لهياكل صنع القرار في الأردن وتأطيرها تنظيمياً لتطوير عملية صنع القرار بنهج مؤسسي عبر هذه الهياكل. هذا في جانب ومن جانب آخر يلاحظ أن غياب تطبيق مفهوم العمل الجماعي المؤسسي في الأردن بين قطاعات ومؤسسات ودوائر الدولة بمجملها، أوصل الى النتيجة التي آل اليها السؤال السابق بحسب رأي الباحثين.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على:" هل يوجد ارتباط بين المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) والمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معاملات الارتباط بطريقة بيرسون بين إجابات أفراد العينة على مجالات المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) والمدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) قيم معاملات ارتباط بيرسون بين مجالات المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) والمدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية

المجال	الإحصائي	مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه	دور الجامعة في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني	دور الأستاذ الجامعي في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني لدى الطلبة	قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني	المحور ككل
التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	معامل الارتباط	.182	.325*	.162	.441**	.361*
	الدلالة الإحصائية	.216	.024	.272	.002	.012
طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	معامل الارتباط	.484**	.105	-.008	.014	.162
	الدلالة الإحصائية	.000	.476	.957	.927	.271
مقدار التأثيرات المحتملة للتهديد	معامل الارتباط	.482**	.087	.058	.093	.205
	الدلالة الإحصائية	.001	.557	.696	.530	.163
المحور ككل	**معامل الارتباط**	**.534****	**.209**	**.083**	**.211**	**.308***
	الدلالة الإحصائية	**.000**	**.154**	**.573**	**.150**	**.033**

يظهر من الجدول رقم (5) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مجال التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد وكل

من مجال دور الجامعة في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني ومجال قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني، كما تبين وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مجال مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه، ومجالات المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) ومع المحور ككل، باستثناء محور التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين محور المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) ككل ومحور المدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية.

ويرى الباحثان بأن هذه النتيجة، المنطقية، تمثل نجاح وقوة الدراسة – من وجهة نظرهما– الأمر الذي يعني تصنيف قضيتي الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي، ضمن التهديدات غير العسكرية للدولة. إذ من المفترض بأن يمثل إدراك النظام السياسي لضرورة محاربة الفقر وإحداث إصلاح سياسي حقيقي، أن يكون هدفا استراتيجياً وحيوياً لبقاء الدولة واستقرارها، كونهما يمثلان مهددات وجودية تؤثر زمانياً ومكانياً على الدولة المستهدفة ككل وعلى رفاهية مواطنيها.

ويتضح من نتائج هذا السؤال، أن غياب اصلاحات سياسية حقيقية في الأردن يؤدي إلى الانتقال إلى نظام عشوائي غير واضح الملامح، نتيجة عدم استحداث هيكلة سياسية حقيقة تدفع باتجاه الديمقراطية، مما يمثل عامل هدم وتدمير للبنية السياسية. بمعنى أن مقدار تاثيراته المحتملة، مع توافر القدرة على قياسها، تشكل خطر هائل قد يؤدي إلى انهيار قطاع النظام السياسي والمؤسسي، وهذا ما تفسره نتيجة استجابة قادة الفكر السياسي في الجامعات الأردنية، الأمر يؤثر على استقرار القطاعات الأخرى بشدة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

السؤال الرابع: "هل هناك اختلاف في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات ومرتكزات الأمن الوطني وفقا لمتغيرات: الجنس والرتبة العلمية "؟

للإجابة على هذا تم استخدام اختبار (ت) للمتغيرات ثنائية الفئات واختبار ف للمتغيرات ثلاثية أو أكثر من الفئات لدراسة الاختلافات في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات وركائز الأمن الوطني وفقا لمتغيرات: الجنس والرتبة العلمية، على النحو التالي:

1- تبعا لمتغير الجنس

جدول (6) نتائج تحليل اختبار ت للمتغيرات ثنائية لدراسة الاختلافات في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات وركائز الأمن الوطني وفقا لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التأثيرات الزمنية	ذكر	41	4.21	.412	-1.80	.078
	أنثى	7	4.51	.327		
ركائز الأمن الوطني	ذكر	41	3.67	.521	2.39	.021
	أنثى	7	3.16	.515		

يبين الجدول (6) نتائج تحليل اختبار ت للمتغيرات ثنائية الفئات لدراسة الاختلافات في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات وركائز الأمن الوطني وفقا لمتغير الجنس، حيث اظهرت النتائج ما يلي:

1- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمحور التأثيرات الزمنية تبعا لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة ت (-1.80) وبدلالة إحصائية (0.078).

2- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمحور ركائز الأمن الوطني تبعا لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة ت (2.39) وبدلالة إحصائية (0.021)، وتعزى هذه الفروقات لصالح الذكور.

ويرى الباحثان منطقية هذه النتيجة باعتبار النوع الاجتماعي الذكور هم الأكثر تفاعلاً مع القضايا السياسية المحلية أو الدولية على اعتبار أن الدور الجندري للأنثى أكثر اهتماماً وتوجهاً نحو القضايا الأسرية والاجتماعية، مما يجعلها أكثر بعدا عن التعمق في تحليل الأحداث، وخاصة التي تحدث في المنطقة العربية والعالم بشكل عام.

2- تبعا لمتغير الرتبة العلمية

جدول (7) نتائج تحليل اختبار ف للمتغيرات ثلاثية او أكثر لدراسة الاختلافات في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات وركائز الأمن الوطني وفقا لمتغير الرتبة العلمية

المحور	الرتبة العلمية	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التأثيرات الزمنية	أستاذ مساعد	17	4.36	.463	51.3	.271
	أستاذ مشارك	16	4.14	.396		
	أستاذ	14	4.31	.312		
ركائز الأمن الوطني	أستاذ مساعد	17	3.63	.614	.232	.794
	أستاذ مشارك	16	3.53	.478		
	أستاذ	14	3.66	.563		

يبين الجدول (7) نتائج تحليل اختبار ف للمتغيرات ثلاثية او أكثر لدراسة الاختلافات في درجة تقدير أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لمحور التأثيرات وركائز الأمن الوطني وفقا لمتغير الجنس، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

1- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمحور التأثيرات الزمنية تبعا لمتغير الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة ف (1.35) وبدلالة احصائية (0.271).

2- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمحور ركائز الأمن الوطني تبعا لمتغير الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة ف (0.232) وبدلالة احصائية (0.794).

ويتفق الباحثان مع ما وصلت إليه النتيجة، على اعتبار أن منطق الأحداث السياسية والاجتماعية واضح للعيان وأن الدرجة العلمية للمستبين/ ة، لا يؤثر في التحليل المنطقي والعلمي، لكون التأثر يمس مكونات المجتمع جميعها دون تمييز أو أية استثناءات.

ملخص نتائج الدراسة

1- كشفت الدراسة أن درجة تقدير العينة المستبينة للمدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) كانت مرتفعة بدلالتها الإحصائية.

2- كشفت الدراسة أن درجة تقدير العينة المستبينة للمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية كانت متوسطة بدلالتها الإحصائية.

3- وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين مجال التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد، وكل من مجال الجامعة في بناء وتعزيز مفهوم الأمن الوطني ومجال قياس درجة وعي الطلبة ومدى تمثلهم لمفهوم الأمن الوطني، كما تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مجال مفهوم الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه ومجالات المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) ومع المحور ككل باستثناء محور التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين محور المدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي في الجامعات الأردنية بحسب مصفوفة فرانك العالمية (محور التأثيرات الزمنية) ككل ومحور المدركات المعرفية المرتبطة بركائز الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية.

4- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمحور التأثيرات الزمنية تبعا لمتغير الجنس، ووجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمحور ركائز الأمن الوطني تبعا لمتغير الجنس، وتعزى هذه الفروقات لصالح الذكور.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثان يوصيان بما يأتي:

1- تعميم البنى الفكرية المتجذرة بالمدركات المعرفية المرتبطة بمخاطر الأمن الوجودي لدى المؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار السياسي.

2- تعزيز الوعي الفكري للمدركات المعرفية المرتبطة بمرتكزات الأمن الوطني الأردني في الجامعات الأردنية.

3- بناء البرامج العلمية الموجهة لدى جميع فئات المجتمع الأكاديمي (من جامعات ومدارس) والمستندة إلى مخاطر الأمن الوجودي والأمن الوطني.

4- نشر الثقافة المجتمعية المتمثلة في غرس روح التمسك والبناء لنسيج الأمن الوطني لدى المواطن الأردني وطلبة الجامعات وخاصة لدى الاناث من فئات المجتمع.

المقترحات:

إجراء دراسات وبحوث مرتبطة بمتغيرات هذه الدراسة نقترح منها:

أ- التحديات الاجتماعية وأثرها في التهديد الوجودي والأمن الوطني للدولة الأردنية.

ب- أيدولوجيات الشباب الأردني وأثرها في التهديد الوجودي والأمن الوطني للدولة الأردنية.

قائمة المصادر والمراجع

بلقزيز، عبدالاله (15 تموز 2013). في جوهر الأمن القومي، [على الانترنت] متاح:
http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-29913647.html.(19 تموز 2013)

الدويري، فايز (2012). دور الجامعات الرسمية في تعزيز مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.

رعد، فواز الدين (2011). تحديات الأمن الوطني الأردني، دار الجليل، عمان، الاردن.

الشقحاء، فهد بن محمد (2004). الأمن الوطني: تصور شامل، الرياض: جامعة نايف للدراسات الأمنية.

عبد الفتاح، إمام (1985). توماس هوبز فيلسوف العقلانية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الهادي، ناول (2008). الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحمل أخطار تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، [على الانترنت] متاح:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2008/September/24-9-2008/633589849991698529.doc),16.تموز 2018)

العمرو، أمان (2014). مهددات الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة مؤتة.

أبو هزيم، طارق، العساف، جمال (2015). درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية. مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد (40).

محمد، عبد القادر، (2013). التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

مراد، علي عباس (2017). الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان: دار الروافد الثقافية– ناشرون.

مرسي، مايا (2011). المرأة والأمن الإنساني، عمان: المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

مشاقبة، أمين (2011). الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد (2) المجلد(2): آذار، مارس– حزيران، يونيو 2011 ، ص24.

ا

References

Abdel-Fattah, Imam (1985). Thomas Hobbes Philosopher of Rationalism, Cairo: House of Culture for Publishing and Distribution.

Abdel-Hadi, Naul (2008). Excessive consumption of renewable natural resources carries risks to human health and well-being, [Online] Available: http://www.policemc.gov.bh/reports/2008/September/24-9-2008/633589849991698529.doc (16 July 2018).

Abu Hazeem, Tareq, Al-Assaf, Jamal (2015). The degree of Jordanian university professors 'assessment of the existential security risks to the Jordanian state, according to the Frank International Matrix. Journal of the College of Arts, Benha University, Issue (40).

Al-Amro, Aman (2014). Threats to Jordanian National Security from the Perspective of Members of the Jordanian

Parliament, Unpublished Master Thesis, Jordan: Mu'tah University.

Al-Douwiri, Fayez (2012). The Role of Official Universities in Promoting the Concept of National Security, Unpublished Master's Thesis, University of Jordan, Jordan.

Al-Shuqhaa, Fahd bin Muhammad (2004). National Security: a comprehensive vision, Riyadh: Naif University for Security Studies.

Belqeziz, Abdellah (15 July 2013). In Essence of National Security, [online] Available: http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-29913647.html (July 19, 2013).

Buzan, B.(1991). People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2nd ed.

Buzan,B., Ole W., and Jaap,W.(1998). Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO: Lynne Rienner.

Dovers, S.R. (1995). A Framework for Scaling and Framing Policy Problems in Sustainability, Ecological Economics, Volume 12, Issue 2, February 1995, Pages 93–106.

Franke,Volker. (2005). Framing Security: A Matrix for Measuring Threats, in the Annual Meeting of the International Studies Association, Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005,]online[Available: http://www.allacademic.com/meta/p71009_index.html. (1 Aug 2012(.

Mashaqba, Amin (2011). Political Reform, Meaning and Concept, The Jordanian Diplomat Journal, Issue (2), Volume (2): March, March-June, June 2011.

Morsi, Maya (2011). Women and Human Security, Oman: The National Council for Family Affairs.

Muhammad, Abdel Qader, (2013). Internal and External Challenges Affecting the Jordanian National Security, MA Thesis, Middle East University, Jordan.

Murad, Ali Abbas (2017). National Security and Security: theoretical approaches, Algeria: Ibn Nadim for Publishing and Distribution, Lebanon: Dar Al-Rawafid Al-Thaqafia - Publishers.

Raad, Fawaz Al-Din (2011). The Jordanian National Security Challenges, , Amman: Dar Al-Jalil.

Cognitive Perceptions of Risks of Existential Security and its Relationship to the Pillars of Jordanian National Security: Professors of Political Science in the Jordanian Universities as a Model

*Tariq Ziyad Abu Hazeem, Jamal Abdel Fattah Al-Assaf**

ABSTRACT

The study aims to define the cognitive perceptions related to the risks of existential security among political science professors in Jordanian universities according to the international Frank Matrix (the axis of temporal effects) and their relationship to the pillars of Jordanian national security in the Jordanian universities from their point of view. Also, its relationship to the variables of gender and scientific rank. The study members consist of all professors of political science in the Jordanian universities, where this specialization is available, and their number is (48) teachers (male and female). The study tool is developed to achieve its objectives after reviewing the political literature and previous studies. The results of the study indicate that the degree of appreciation of political science professors in the Jordanian universities for cognitive perceptions related to the risks of existential security is high. In addition, their degree of appreciation for the perceptions of knowledge related to the pillars of Jordanian national security is moderate. Moreover, the study shows an existence of a positive correlational relationship with statistical significance between the cognitive perceptions related to the risks of existential security according to the Frank International Matrix (the axis of time effects) is on the total score as well as Perceptions of knowledge related to the pillars of Jordanian national security in Jordanian universities. The study also shows that there are no statistically significant differences for the temporal effects according to the variable of sex and scientific rank. Also, an existence of statistically significant differences of the national security pillars according to the gender variable in favor of males. Whereas there are no statistically significant differences for the pillars of national security according to the scientific rank variable. In light of its results, this study comes out with a set of recommendations.

Keywords: Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University.

* Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Jordan.
Received on 30/12/2019 and Accepted for Publication on 28/12/2020.